العنوان: نظام المالكانة العثماني

المصدر: الكراسات التونسية

المؤلف الرئيسي: المعوش، لطفى

المجلد/العدد: ع 178

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 1997

الناشر: جامعة تونس - كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

الصفحات: 78 - 93

رقم MD: 511994

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: HumanIndex

مواضيع: الأحوال الاقتصادية ، الدولة العثمانية ، الفتوحات الإسلامية ، الأراضي ، حقوق الملكية ، التنظيم الإداري ، الاقطاعيون

رابط: http://search.mandumah.com/Record/511994

الكراسات التونسية

د. لطفي المعوش

نظام المالكانه العثماني (Malikâne)

أن كلمة مالكانة هي من أصل فارسي وعربي من كلمة « مالك » استعملت في الإمبراطورية العثمانية حتى قبل أن تتخذ « معنى حيازة المقاطعات الحكومية مدى الحياة » ففي أساس الفتوحات العثمانية الأولى وأثناء السيطرة على أراض ومناطق جديدة فان عملية إقطاع الأراضي، كانت تشمل الأميرية في بادئ الأمر. فقد اعتمد العثمانيون على المؤسسات الاقتصادية القائمة والمعمول بها في الأراضي المفتوحة الجديدة، خاصة الملك - المالكانة - التي كانت قائمة قبل وصول العثمانيين إلى آسيا الصغرى (فالغزوات الأولى بدأت في آسيا الصغرى حيث تناولت الأرستقراطية في الإمارات الأناضولية)، وقد تمكن هؤلاء من الحفاظ على ملكيتهم في الأراضي المحتلة.

وهكذا فان حيازة الأراضي - أو المالكانة، أصبحت جزءا من النظام الاقتصادي العثماني الذي انتشر أولا في منطقة الأناضول وبعدها في شبه البلقان، بعد تنقيته من العناصر السابقة على العثمانيين من تركة آسيا الصغرى.

أن المالكانة العثمانية، في نهاية القرن السابع عشر تشابه أشكال المؤسسات الاقتصادية في الإمارات الأناضولية وغيرها التي عرفتها المجتمعات الإسلامية قبل العثمانيين مثل الملك الخاص والوقف[1].

ففي الدول العباسية والمملوكية والسلجوقية وبعدها الإمارات الأناضولية كانت هناك أرستقراطية إقطاعية تملك الأراضي وتتوارثها. إلى جانب نظام الملك الخاص، كان هناك أشكال أخرى لانتقال الأراضي من ملكية الدولة الأولى إلى ملكية خاصة. فالمقاطعات العسكرية المرتبطة بواجب أداء الخدمة العسكرية، تحوّلت إلى مؤسسة اقتصادية شبه تابعة للسلطة المركزية. أمّا الشكل الآخر في هذا الاتجاه، كان نظام المالكانة - ديواني.

المالكانة ـ ديواني ـ هو شكل عثماني شبيه بنظام المالكانه الذي عرفته السلطنة السلجوقية في قونية. والمالكانات السلجوقية التي تمثل المناطق، كانت بزعامة مالك، (سيد). هؤلاء المالكون كانوا من الأسرة الحاكمة (أمراء : أخوة، أعمام وأقارب الحكّام). فقد كان هؤلاء لا يديرون مناطقهم دون أن يكونوا ملزمين بأداء الخدمة العسكرية للسلطة المركزية. كما أنّه، ليس ما يؤكد بإلزامهم دفع مبالغ معينة للخزينة الحكومية. فقط، في حال زيارته قونية أو ضمن أراضي المالكانات، فان المالك ملزم بتقديم الهدايا للحاكم. كذلك فان هؤلاء المالكين كانوا يدفعون المبالغ الضخمة للخزينة في حال اعتلاء العرش سلطان جديد، لأنه يعمل على تغيير وتأكيد وثائق إعطاء الملكية.

– هذه المبالغ كانت تسمى هدية (Peskes) وتؤلف دخلا مهما لخزينة السلطان ـ وفي حالة وقوع الحرب، يشارك المالكون شخصيا مع مسلحيهم وهم يتخذون مراكز قيادية في الجيش. هذه الامتيازات كانت تتوارث من قبل المالكين إلى أبنائهم وأحفادهم[2]. مثل هذا النوع من أشكال الملكية كان منتشرا في جنوبي شرقي الأناضول خاصة في هاريوت، مالاطيا، مراش قان، أرضروم، توكات ودياربكر... هؤلاء الأسياد كانوا يمثلون الأرستقراطية الإقطاعية في العصور الوسطى.

بعد سيطرتهم على الأناضول، اهتم العثمانيون بطريقة امتلاك الأراضي التي كانت سائدة قبل وصولهم. وأبقوا على نظام المالكانه إلى أن دخل الحكام في عداد الطبقة الإقطاعية العثمانية الجديدة.

ولكن ما هي الظروف التي رافقت قيام نظام المالكانه العثماني ؟

في العام 1695 تقدم بعض كبار موظفي الإدارة العثمانية بتقرير إلى السلطان يعرضون فيه حالة المقاطعات الأميرية، حيث تبين أن هذه الأراضي التي تقع ضمن التزام مختلف الولاة والمحصلين والباشوات، والتي هي مصدر أساسي لدخل الدولة، وصلت إلى مرحلة الفشل الكامل. وان القرى التي تقع ضمن هذه المقاطعات، تنتقل كل عام من أيدي بعض الملتزمين والمتعهدين إلى آخرين، بهدف تحصيل ما يمكن تحصيله من المنتجين الموجودين عليها. فساءت أحوال السكان، مما اضطرهم إلى اللجوء للاستدانة من الدائنين وهكذا فإن هؤلاء الرعايا، كانوا بين سندان الملتزمين ومطرقة الدائنين، حتى أنهم عرفوا أوقاتا حرموا خلالها من البذار والغذاء حتى السنة التالية. فالأعمال التعسفية التي رافقت استثمار المقاطعات أوصلت السكان

إلى منتهى البؤس مما دفعهم إلى هجر قراهم وترك أراضيهم وبيوتهم. لكن موظفي السلطان الذين كانوا يراقبون الأوضاع عن كثب، طالبوا باتخاذ التدابير اللازمة، خاصة وقف التلزيم وإعادة التلزيم للأراضي الأميرية، لوقف الهدر وتقديم حيازتها مدى العمر[3]. وعلى أساس هذا التقرير، أصدر السلطان مصطفى الثاني فرمانا يقضي بالعمل بنظام المالكانه[4].

من خلال هذا الفرمان، نرى أن العمل بنظام المالكانه كان بهدف حماية السكان والحفاظ على مصادر دخل الدولة من طمع المتلزمين وجشعهم[5]. مع العلم بأن بعض المؤرخين يرى أن نظام المالكانة كان نتيجة الوضع المالي السيء الذي تخبطت فيه الإمبراطورية العثمانية[6]. خاصة في نهاية القرن السابع عشر، أثناء الحروب التي شهدتها الدولة العثمانية مع النمسا والبندقية وروسيا، حيث بلغ عجز الخزينة أرقاما مأساوية. وأنه بعد العمل بنظام المالكانه انخفض العجز المالي للخزينة حتى بلغ 111,866,873 أقجة في السنة المالية (1701-1702).

عند مناقشة الرأي القائل بأن قيام المالكانه لحماية السكان والخزينة من جشع الملتزمين، يتهيأ لنا أنه أثناء سيادة نظام التيمار، كان يسود العدل والنظام ثم أخذا بالتراجع إلى أن قام نظام المقاطعات.

تجدر الإشارة أن الاستغلال الوحشي، وانعدام الملكيات، لم يكونا فقط من خصائص نظام المقاطعات فقط، وانما نظام التيمار أيضا. وان هذا كان سائدا لمدة طويلة في الاقتصاد الإقطاعي المركزي العثماني.

أما الصعوبات المالية التي عانت منها الإمبراطورية في نهاية القرن السابع عشر وأدت إلى قيام نظام المالكانة، فإنها كانت نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي العثماني في تلك الفترة. فالمصاعب المالية الحادة عرفتها البلاد أيضا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وان الأزمة التي عاشتها الإمبراطورية نهاية القرن السابع عشر رافقتها أوضاع سياسية صعبة، ساهمت في تسار ع الأحدث واقتناصها من قبل الأرستقراطية الإقطاعية الناشئة في إدارات الدولة والمناطق. هذه المرحلة أجبرت السلطلة المركزية العثمانية على التراجع أمام ضغط القوى الانفصالية في المجتمع العثماني. هذا التراجع، كان خطوات مهمة في مجال العلاقات الاقتصادية وذلك بإعطاء الحق بحيازة المقاطعات الحكومية مدى الحياة (المالكانه).

تميزت هذه الملكية لدى العثمانيين عن غيرها. فالمالكانه قبل مجيء العثمانيين ربطت حق امتلاك الأرض بصاحب المالكانه بينما لدى العثمانيين فإن نظام المالكانه -ديواني قسم الملكية بين الإقطاعي والسلطة المركزية.

المالكانه -ديواني، في الحقيقة، لم يكن مجرد مقاطعة، وإنما كان يعني المدخول السنوي الحاصل من هذه المقاطعة، حيث يلاحظ جزء «المالكانه» الذي يتم حيازته من قبل الإقطاعي، وبكلمة ديواني - أي أنه للدولة. فالمالكانه دائما وبدون قيود كانت تتبع المالك. وهو يتمتع بحق التصرف بها على الإطلاق، كذلك فإن كلمة «الديواني» تعني إن هناك إمكانية لتغيير المحصّل فهي أحيانا تدخل في الخاصيات السلطانية عندما تعتبر من الضرائب، وفي أحيان أخرى تعطي كتيمار لقاء أداء الخدمة للدولة.

أن نظام مالكانه -ديواني، يمكن رصده حتى قبل وجود العثمانيين في الإمارات الأناضولية. وأن الميزة هنا، أن الجزء الديواني بسهولة يمكن ضمه إلى المالكانة، وبعدها يتحول الاثنان إلى وقف[7]. ان الدولة العثمانية الناشئة اعتمدت هذا النظام لاعتبارات كانت تراها مهمة. فالقسم «الديواني» كان يقصد من ورائه، احترام مبادئ المركزية، وبالمالكانه كانت تحاول إقامة تفاهم ولو مرحلي مع الأرستقراطية الإقطاعية المتواجدة على هذه المقاطعات الأناضولية.

في المناطق التي كانت تسود فيها التقاليد الإسلاميّة في الملكيات العقارية الخاصة، استمر نظام التيمار طويلا واستعيض عنه فيما بعد بأشكال خف فيها تأثير السلطة المركزية نسبيا مثل المالكانه -ديوانية انتشرت في الولايات الرومية (أماسيا، تشوروم توكات، سيواس وكراهيسار الشرقي) ديار بكر وكرامان. هذا النظام لم ينتشر كثيرا سوى في المناطق المذكورة حتى سنة 1583 [8]. وهذا يعني ان السلطة المركزية، خلال مرحلة انتشار هذا النظام لم تكن قادرة على التسامي على القوى المحلية وإخضاعها لسلطتها. أن حالة المناطق المذكورة لم تكن في أية مرحلة في حالة خضوع تام للسلطة المركزية، وان التيمار لم يجر فرضه هناك كأسلوب إقطاعي فريد في مجال امتلاك العقارات.

خلال القرن السادس عشر قسمت ولاية ديار بكر إلى 22 سنجقا منها 18 كخاصات لمدى الحياة (يورث لوك أودجالك) لأناس من الأوساط الحاكمة. وفي السناجق الأربعة الباقية كان هناك اقطاعات لزعماء القبائل إلى جانب بعض

المقاطعات العسكرية مثل التيمار[9] والزعامات[10]. وفي ولايات الشام، حلب وبغداد - فقط حلب عرفت وجود المقاطعات العسكرية. ولكن مع مرور الوقت زالت هذه المقاطعات وحلّت محلّها المقاطعات الحكومية.

وفي الوقت نفسه، أصبحت الظروف مناسبة في منطقة البلقان لتركيز المؤسسات الإقطاعية العسكرية العثمانية الأولى. وهنا يبرز النظام الإقطاعي العثماني بأبهى مظاهره الموروثة من العناصر التي سبق وجودها في آسيا الصغرى قبل دخولها في عداد مقاطعات الدولة العثمانية مثل نظام المالكانه - ديواني.

هذا النظام - كان في منطقة الأناضول - مالكانه ديواني عقبة في وجه فرض نظام المقاطعات العسكرية. وأكثر من هذا، لأن التقاليد الأناضولية في مجال الملكية الخاصة، كانت هي الأساس، وعليه نشأت المؤسسات الاقتصادية الاقطاعية العثمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر. ففي نهاية القرن السابع عشر عملت السلطة المركزية العثمانية على إعداد بناء نظام امتلاك الأراضي، عبر نظام المالكانه، خاصة في مناطق الشام، حلب ديار بكر - ماردين - أضنه - مالاطيا - عينتاب، توكاد[11]... ولكن ماذا قررت السلطة الحاكمة في هذه المناطق ؟

من خلال الصورة الحزينة التي يعرضها التقرير الذي قدمه الموظفون المقربون من السلطان عن أوضاع المقاطعات الحكومية، تم طرح واعددا مقترحات محدودة للتخلص من المصاعب الموجودة في استثمار مصادر الدخل الحكومية - خاصة - اعتماد طريقة لإدارة المقاطعات الأميرية واستثمارها، كما حصل في المقاطعات المصرية. ففي ولاية مصر، كانت الأراضي الأميرية تباع للإقطاعيين مدى الحياة حسب نظام المالكانه المعمول به فيها.

فقد اعتمدت في مصر أيام المماليك (1250-1517) عملية بيع الأراضي للمشاركين مدى الحياة، مقابل أدائهم مبالغ سنوية محددة لخزينة الدولة - تقارب الدخل السنوي تقريبا لهذه الأراضي[12]. وبعد خضوع مصر لسيطرة العثمانيين بقيت على الوضع الذي كانت عليه بالرغم من اعتماد نظام التيمار فيها ولو جزئيا[13]. ومما لا شك فيه، أن وجود أرستقراطية إقطاعية محلية دفعت العثمانيين للتعاطي مع النظام الاقتصادي الموجود.

وعلى مدى قرنيين، فيما بعد، وعندما تبلورت أرستقراطية الأملاك الخاصة في المدن والأرياف، نشأت ظروف ملائمة لقيام نظام المالكانه لتتجاوز حدود مصر إلى

باقي أطراف الإمبراطورية العثمانية. وبحسب المؤرخين الأتراك انه في هذا الوقت برزت العلاقات الإقطاعية في الإمبراطورية ممثلة بالأعيان من كبار المقاطعجية. وأنه في نهاية القرن السابع عشر عرف نظام الحكم العثماني انعطافا في تطوره، فخرجت السلطة التي كانت حكرا على أوساط القصور، من أشخاص دخلوا أوساط السلطان عبر ضريبة الدفشرمه[14] وعبيد معتقين وأسرى اعتنقوا الدين الإسلامي. وبكلمة واحدة من قبل أشخاص غرباء عن الشعب التركي، إلى أيدي قوى مؤثرة من الناس المحليين خرجوا من سكان الولايات والسناجق[15] - أعيان الولايات -.

وأن أرباب البلاط الغرباء عن الترك الذين تمكنوا من عزل الباشوات والوزراء وحتى السلاطين، أصبحوا في وضع يفرض عليهم أن يحسبوا حسابا للقوى الإقطاعية في الأرياف[16].

من هنا نرى أنه في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، أصبحت هناك فئة إقطاعية ذات تأثير حتى في بلاط السلطان، وبناء لمصالح هذه الفئة حصلت إعادة بناء نظام تمليك الأراضي خلال سنة 1695 وقيام ما سمي بالمالكانه.

ولكن على ضوء التقرير الذي قدمته الإدارة السلطانية، نتساءل ماذا حقق هذا النظام للطبقة الإقطاعية ؟ ارتأى نظام المقاطعات في مناطق الشام، حلب كديار بكر، أضنه، مالاطيا، عينتاب، توكاد وغيرها، أن يكون تمليكها مدى الحياة، بشرط أن يقدم مالكوها كل عام وعلى دفعات ثلاث عائدات الريع العقاري إلى الخزينة. أن هذه المقاطعات التي أعطيت لمدى العمر، يجب أن تأخذ وضع امتياز الأملاك السلطانية (سربست خاصت) : يحظر دخول الموظفين الحكوميين إلى هذه الأراضي بحجة جمع الضرائب من الرعية، بدون « أمر من السلطان العليا » وتقرر أيضا، أنه في حال الوفاة، فان لورثة صاحب المالكانه الأفضلية في المشاركة في المزاد الذي يجري لبيع هذه المقاطعة أضف إلى كل هذا، فان لصاحب المالكانه الحق في بيع وتقديم جزء من المقاطعة، متى يشاء ولمن يشاء[17].

وأن الاقتراح بشأن المالكانه، كان مرفقا بالأسباب الموجبة : أنه في حال قيام المالكانه، فان هذه النظام يجذب انتباه الإقطاعيين تجاه الأراضي الحكومية ويؤدي إلى نشوء نظام يحدد وجهة امتلاكها ويضع حدا لاستغلال الرعية. وهكذا فقد اعتقد الحكام أن الخير سيعود على الدولة أيضا بالفائدة[18].

ان الحيازة الدائمة للمقاطعات الحكومية، أوجدت لدى الإقطاعيين الرغبة في عدم نفاذ مصادر الدخل من هذه الإقطاعات والحفاظ عليها من النهب والسرقة. وفي الوقت نفسه فان السلطة شرّعت الرغبة في تأجير المقاطعات. وان القانون قد لحظ « الحق بالبيع والهبة » والتأجير وإعادة التأجير لمصلحة فريق ثالث. وهذا أعاد إلى الأذهان فكرة النهب البشع والاستغلال الذي تعرض له المنتجون العاملون على هذه المقاطعات الحكومية، وأن حيازتها مدى الحياة لم يمنع مثل هذا. أضف إلى ازدياد الفوضى والاستغلال بصورة واضحة مما ألقى بظله الثقيل على السكان المنتجين. فالمالك الذي يدفع ما يترتب عليه إلى الخزينة، يستعمل حقه بتأجير المالكانه إلى إقطاعي آخر، وهذا يطمع بتحقيق الأرباح نتيجة هذه الصفقة، خاصة وأن عدم الرقابة من قبل السلطات، سمح بقيام سلسلة من المستأجرين والمستغلين، فالحلقة الأولى، في هذه السلسلة، كانت الدولة الإقطاعية بصفتها مالكا اسميا للأراضي الأميرية، تجبي المبالغ المحددة من الإجارة الإقطاعية. بعد هذا -يأتي الملتزم مدى الحياة أو المالك ومن بعده يأتي المستأجرون على درجاتهم وهذا كله يؤدي إلى استنفاد طاقات الفلاحين والعاملين على هذه المقاطعات.

من الواضح، أن الخطوة التي اتخذتها الدولة على صعيد المقاطعات الحكومية، تفسر الحاجة الماسة إلى الأموال التي كانت بصددها الحكومة. فالمبالغ الكبيرة التي تدفع مسبقا من قبل المالكين، كانت تخفف عن الخزينة الأعباء المالية المترتبة عليها. ولكن، أن لا يقودنا هذا إلى التفكير بأن الأعباء المالية التي تخبطت فيها خزينة الدولة، دفعتها لاتخاذ مثل هذا التدبير. والنظر من زاوية الأرستقراطية الإقطاعية، يتبين أن المالكانه، تشكل خطوة جديدة باتجاه فصل رصيد عائدات المقاطعات عن رقابة الدولة.

فكبار الإقطاعيين، مستفدين من الحالة الصعبة التي وقعت بها البلاد في نهاية القرن السابع عشر، على صعيد الاقتصاد والسياسة، أسرعوا بتحقيق امتيازات مهمة، تحت شعار التنظيم الاقتصادي. وطبيعيا أن يبدأ في المناطق التي عرفت نظام التملك الخاص - مالكانه - ديواني - وهذا يؤكد أن عملية قيام نظام المالكنه، كانت شاملة. الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي وقعت بها الدولة في نهاية القرن السابع عشر، والعوامل الطبيعية في قيام الطبقة الإقطاعية وتأثيرها على السلطة المركزية العثمانية.

وينظر بعض المؤرخين إلى المالكانه، بأنها إحياء لنظام التيمار في ظروف مختلفة، وأن ما حصل هو تعايش بين المقاطعات العسكرية ونظام الالتزام. أن نظام المالكانه، كفكرة برزت، كانت بمثابة بارقة أمل للسلطة، كما كان التيمار سابقا[19].

أن مقارنة المالكانه بالتيمار، هي في غير محلها، لأن السباهية في نهاية القرن السابع عشر، كان قد مر عليها زمن طويل. وأن المالكانه لا يمكن أن تقدم دعما ثابتا للسلطة المركزية، وأكبر دليل على ذلك بأنها انتهت حوالي سنة 1715. ولم تمر سنتان على إلغائها، حتى بدأ توزيع المالكانات القديمة من جديد، ولكن هذه المرة بزيادة الضرائب والالتزامات المادية تجاه الخزينة، أضعاف المرّات وبدأت المتأخرات بالتراكم[20].

إن إعادة جميع المالكانات، لم يتم خاصة في المناطق التي كانت تتضارب فيها مصالح الدولة مع مصالح المالكانجية. يمكن ملاحظة ذلك في المناطق الحدودية في الرومللي، حيث دخلت عائدات هذه المناطق إلى خزينة الحاميات الحدودية. وخلال القرن الثامن عشر، لم تتوقف محاولات السلطة المركزية، بوضع استغلال المالكانه تحت رقابتها. فهي لم تنجح مع المقاطعات، ولم تتمكن من تحقيق هذا مع المالكنجية - خاصة وأنها - أي السلطة - زودت هؤلاء بالامتيازات في المقاطعات الحكومية.

وهكذا فان حيازة المقاطعات الحكومية مدى الحياة، لا يمكن تصنيفه إلا في إطار تراجع السلطة العثمانية، أمام قوى الانفصال الإقطاعية.

بالعودة إلى مسألة الالتزام، نرى أن الصفقة كانت تتم بين الملتزمة والدولة، بصدد إجارة مؤقتة لاستثمار مصادر الدخل الحكومية.

أما في حال المالكانه، فان « عنصر المؤقت » غير موجود. فمن ناحية النظرية، فان الإقطاعي يتمتع بالإقطاعية مدى الحياة. وهنا يظهر حقه بالتصرف بالإقطاعية. يبيعه، يهبه أو يتنازل عنه مؤقتا لطرف ثالث.

لذا فانه لا يمكن ان يكون إجارة مؤقتة لمصادر الدخل الحكومية وانما لبيعها. وأن فكرة البيع هذه تبدو أولا في دفع مبلغ مقدم للمباشرة بتنظيمها. هذا يشمل دفع مبلغ يوازي الدخل السنوي في حده الأدنى المعلن للبيع. من هذا المبلغ تبدأ عملية المزايدة بين المرشحين لنيل المالكانه. وهكذا فان الخزينة تحرز مداخيلا إضافية أعلى من المبلغ المعلن - وأن المبالغ المؤجلة يمكن أن تتجاوز المبلغ المقدم من

ضعف المبلغ إلى عشر أضعافه. والبعض يقول بأنه يوازي مداخيل هذه المقاطعة لثلاث سنوات. إلاّ أن الإقطاعيين كانوا يبذلون قصارى جهدهم لتخفيف ما يترتب عليهم من أموال نحو الخزينة، أو التهرب من دفع الأموال للحصول على المالكانه. الواجب الأساسي للمالكانجية نحو الخزينة كان يتحدد بدفع المدخول السنوي للمقاطعة على ثلاث دفعات باسم (المال). وفي العام 1703 اعتبر تأخير هذا المال لسنة ونصف طبيعيا. وأن هذه المدة تأجلت أيضا لثلاث سنوات أخرى، ولكن بالرغم من كل هذا، فان المالكانجية لم يعمدوا إلى الإسراع في تأديته. عندها تشرع الدولة لسحب المالكانه والإعلان عن إجراء مزايدة لبيعها. إلى جانب المال السنوي فان المالك ملزم بدفع رسم « Kalamiye » (قلميه) هذا الرسم من المداخيل الأساسية للصدر الأعظم وللباش دفتردار. هذان الموظفان الحكوميان الكبيران، كانا يحصلان من كل من ترسو عليه المزايدة مبالغ نقدية تساوي 10/1 ما يترتب نحو الخزينة (3/2 المبلغ للصدر الأعظم والباقي للباش دفتر دار).

ويبدو أن هذا، كان مكافأة تعطي لكبار الموظفين الإداريين الحكوميين اللذين جردوا من إقطاعياتهم وأضيفت إلى المقاطعات الحكومية. بهذه الطريقة يزداد اهتمام الصدر الأعظم والباش دفتر دار، لتنظيم عملية الدفع في مواعيدها، وأكثر ما كان يهم السلطة المركزية وممثليها المداخيل المالية النظامية من عائدات المالكانه.

أما الإقطاعيون اللذين يسددون المبالغ المحددة، فانهم يتصرفون بمقاطعاتهم كما يريدون، حسب ما تمليه عليهم « الأرباح القانونية ». وعليه فان المالكانه تختلف عن المقاطعات، وهي صلاحيات أوسع وزيادة أكثر في فوائد الأموال الدائنة وإمكانيات أكبر لاستغلال المنتجين والفلاحين بصورة أشد فحشا.

ومن واجبات المالكانجي نحو جهاز الضرائب أيضا، دفع « رسم جلوس » وبدل جبلي (Cebeli). الأول يدفع أثناء اعتلاء السلطان العرش، رسم مالي إلى خزينة الدولة بمقدار 250 قرشا لكل ألف قرش مؤجل. ولكن كيف تقوم الخزينة بجباية هذا الرسم من أصحاب المالكانه ؟ خاصة وأن هذا الرسم من الطوارئ أو العوارض. وهو غير مذكور في الواجبات المسجلة في براءة المالكانه.

فقد وجدت السلطة أن خير مسهل لجبايته، أنه أثناء اعتلاء العرش، يجري استبدال البراءات التي تحدد وجهة توزيع الإقطاعيات. وأن كل من يريد حيازة المالكانه، يجب أن يجدد هذه البراءة، وبالتالي، فعلى الإقطاعي أن يسدد جميع ما

يترتب عليه إلى الخزينة، بما فيه «رسم جلوس هيمايوني». استمر استيفاء هذا الرسم من العام 1703 وألغي عام 1754 وهذا يسجل انتصارا إضافيا للإقطاعيين للتخلص قدر الإمكان من المبالغ والرسوم المترتبة عليهم لصالح الخزينة. أما الثاني : أي «بدل جبلي» (Cebeli)، كما هو معروف، فان المشاركة في الحملات العسكرية كانت من واجبات كل ذمي، وعليه فان ميسوري الحال من رعايا السلطنة، كانوا يدفعون بدلا ماليا.

وأن المالكنجية كانوا مجبرين مقابل كل 1000 قرش مؤجل أن يسددوا مبلغا يوازي 100-150 قرشا، بدل جبلي، يكون كافيا لاعالة وتجهيز 2-3 عساكر جبلي لأن كل جبلي كان بحاجة إلى 50 قرشا[21].

لأول نظرة، تبدو العلاقات الاقتصادية في إطار الأراضي الأميرية خلال القرن الثامن عشر معقدة جدا. في هذه الفترة يكاد يسود نظام المقاطعات ويبلغ ذروته خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ففي نهاية القرن السابع عشر. ظهر شكل آخر هو إقطاع المقاطعات الحكومية لمدى الحياة. وهنا لا بد من ذكر الجفتلك (الذي سنتناوله في وقع آخر) الذي توسع على الأراضي الأميرية.

أضف إلى أن التيمار استمر وجوده في مناطق كثيرة من الإمبراطورية العثمانية. لكن الصورة لا تبدو متنوعة إذا أخذنا بعين الإعتبار عدم وجود اختلاف جوهري بين المقاطعات والمالكنه. فقد تواجدت عمليا في المقاطعات الحكومية، أولاها، تكون حيازتها لأجل محدد. والأخرى - المالكنه - تعطي مدى الحياة، فالمقاطعات بحد ذاتها، لا يمكن أن تشكل مؤسسة اقتصادية أو وحدة اقتصادية وانما كانت مصدرا لخزينة الدولة من خلال تعدد الضرائب والرسوم.

أن موقع المالكنه في النظام الاقتصادي للدولة العثمانية، يرتبط بإرادة ونوايا السلطة المركزية من جهة، وباهتمام الأرستقراطية الإقطاعية في الأرياف من جهة أخرى. وهذه تبدو مسألة مهمة حدّدت بداية وقوع المالكانه في أيدي القوى الإقطاعية في الأرياف. ففي البداية خارج إطار إقطاعي العاصمة، برز الملتزمون على أراضي المالكانات الموجودة، والتي اشتروها من زملائهم في العاصمة، لأنه كان يصعب على إقطاعي الأرياف المشاركة في المزاد القائم في العاصمة - استنبول - أضف، انهم كانوا يحتفظون عن دفع المبالغ الكبيرة التي تطلبها الخزينة مسبقا لحيازة مقاطعات المالكانه. فيما بعد وخلال القرن الثامن عشر أصبحوا تدريجيا من أصحاب المالكانه

ولكنهم كانوا يتهربون من دفع كامل مرتباتهم دفعة واحدة، وانما على أقساط : 1/2، 1/3، 1/5. بعدها أخذت حدود المالكانه بالتوسع وبمختلف الوسائل. فاستخدام المالكانجي جميع الإمكانات للاحتيال على القوانين بهدف توسيع مقاطعاته..

إن تطور العلاقات الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية، يبدأ من التيمار مرورا بالمقاطعة وصولا إلى المالكنه. وانه في إطار هذا التطور، إذا بقيت بعض المقاطعات العسكرية، فان مالكيها كانوا يواجهون كبار أفراد الطبقة الإقطاعية وضغوطاتهم من أجل سحب هذه المقاطعات والاستيلاء عليها.

خلال القرن الثامن عشر حاولت السلطة المركزية بفرماناتها وقراراتها، أن تنظم نوعا ما العلاقات بين مستخدميها في الأرياف، عندما بدأ الضرر يلحق بمصالح الخزينة من قبل بعض الإقطاعيين، الذين رفضوا لسنوات متتالية أداء ما يتوجب عليهم للدولة. فعملت السلطة على سحب المالكانه. ولكن هكذا تبدو إرادة السلطة نظريا. أما كيف تحققت هذه الإرادة في الأرياف ؟ ان هناك معطيات، حتى الثلاثينات من القرن الثامن عشر، حيث أمكن للحكام في العاصمة ان يمدوا سيطرتهم وسلطتهم الى خارجها أيضا، خاصة في الروملي ولكن بصورة ضعيفة في الأناضول.

ان نسبة انتشار المالكانه وموقعها في النظام الاجتماعي الاقتصادي العثماني يمكن أن يحدد بالنسبة لقدرة الطبقة الإقطاعية على معارضتها السلطة المركزية للتدخل في شؤونها. وهنا يبدو تواجد هؤلاء في منطقة الأناضول أكثر منهم في الروملي. فالإقطاعيون الثائرون والمنتفضون على سلطة العاصمة كانوا يتحركون يوميا باتجاه الأراضي الأناضولية منذ بداية القرن السابع عشر فصاعدا[22]. وان وجود طرف خارجي قوي ممثلا بالقوى الأوروبية دفع إلى دعم قوي السلطة المركزية بهدف إعادة تنظيم قواها العسكرية والحفاظ على مواقعها في أوروبا. لهذا فان مؤسسات الإقطاع العثماني مثل المالكانه وغيرها لم تجد التربة الخصبة لانتشارها في مقاطعات الباب العالي الأوروبي.

إن أي تغيير خاص ـ تحسين ـ في وضع القوى المنتجة التابعة في المالكانه لم يكن منتظرا للنظرة الأولى، لم يطرأ أي تطور في استثمار الضرائب. ففي المالكانه، كان الفلاح يتوارث أراضي الدولة، مقابل دفع رسم إجارة للإقطاعي. فالمصادر تؤكد بعدم الحاق أي تعديل مهم، منذ انتشار التيمار، لخزينة الدولة. فالمالكانجية حققوا

أرباحا فاقت ما يترتب عليهم للمالكانه بثلاثة أضعاف. وان هذه الأرباح كانت تأتي أولا من زيادة حدة استغلال الفلاحين أو بمبادرة من جهاز الضرائب والمتلزمين.

وقد يتعرض المالكانجية لخسائر قد تلحق بهم جراء قيام الأعمال العسكرية قريبا من مقاطعاتهم أو بسبب سوء المحاصيل. وفي هذه الحال يقوم المالكانجية بتقديم عرض حال إلى استانبول يطالبون فيه باعفائهم من الرسوم والمبالغ المؤجلة التي يجب أن يدفعوها عن مقاطعات المالكانه. وهكذا فان الدولة والإقطاعيين حاولوا بكل جهدهم ان ينهبوا المنتج الفلاحي. وقد انعكس سلبا على الرعية عمليات الإجارة الدائمة وإعادة الإجارة التي كانت تتعرض لها المالكانه على الدوام. وهذا يمكن أن يحصل أيضا في المقاطعات العسكرية ولكن في المالكانه فان الإجارة وإعادة الإجارة كان مسموحا بها رسميا، وان يكن في بعض الأحوال، فان الرعية كانت تفضل العيش في المالكانه. لأن المالكانه كانت أولا ذات وضع خاص كمقاطعة. وهذا يظهر في المقارنة مع المقاطعات حيث كان يتم جمع الضرائب باسم بعض الحاميات العسكرية وان المقاطعجي كان يأتي إلى الفلاح مرارًا بعدد عناصر الحامية. أضف إلى أن المالكانه كانت تتمتع بامتيازات المقاطعات الحرة حيث يمنع أي محصل للضرائب الدخول إليها سوى المالك نفسه. وهذه الإمتيازات كان يتمتع بها المالكانجي والسكان التابعين العاملين في هذه المقاطعات[23]. فالمالكانه إذن هي نظام لاستثمار موارد المقاطعات الحكومية وعليها قام الأساس الاقتصادي الذي اعتمدت عليه الطبقة الحاكمة وانتشرت فيها اللامركزية الإقطاعية.

وأولى إشارات للصراع الكبير بين الباب العالي والمناطق في الروميلي كانت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقد برزت على أساس الضرائب[24]. وان محاولات الانفصالية الإقطاعية بدأت في الروميلي على أساس اقتصادي. وبالرغم من ان المالكانه لم تنتشر بكثافة هناك كما انتشرت في الأناضول. وهذا ينبع من نوايا العاصمة لإعاقة أطماع الإقطاعيين المحليين من أن يصبحوا أسيادا مستقلين. لذا، يمكن القول أنه لا يمكن ملاحظة عملية توسع المالكانه في الروميلي.

وأن هذه المحاولات في الأناضول بقيت في إطار مشكلة داخلية للدولة، وانها لم تهدد الإمبراطورية العثمانية بانفصال سياسي. وبالرغم من سلطة السلطنة ولو شكليا بقيت على احترامها، فان الفئة الإقطاعية المحلية استمرت بالمشاركة في الحملات السلطانية وتمد الخزينة الحكومية بالامكانيات المادية.

وفي الروملي فان محاولات الانفصال الإقطاعية كانت تهدد بجدية وحدة الدولة العثمانية. وان مشاركة سكان البلقان في الانتفاضات الإقطاعية كانت بامكانها التطور لتصل إلى النضال ضد «العثماني المحتل».

وهذا يفسر إلى حد ما الجدية والقساوة التي يعتمدها الباب العالي مع اقطاعي الروملي. فهناك لدي السلطة أهداف لحل مسائل تتعلق بالحفاظ على الأمن من محاولات القوى المحلية ولوقف المحاولات التي كانت تقوم بها الشعوب البلقانية من أجل تحررها واستقلالها. ولهذا فان الباب العالي كان يبذل أقصى جهوده للحفاظ على النظام في الداخل أو «النظام القديم» في الروملي. فالتركيب الاجتماعي لأصحاب المالكانه خلال القرن الثامن عشر تغير باتجاه أكبر لدخول إقطاعي الأرياف في عملية الشراء.

في الأناضول انتشرت المالكانات بصورة أسرع منها في البلقان، وتركزت في أيدي كبار الإقطاعيين من العائلات المحلية، بينما في الروملي فانه تركزت لوقت طويل في أيدي أرستقراطية القصور قبل الولاة، الموظفين الإداريين لدى الصدر الأعظم، أبناء الوزراء أصحاب المراتب العليا من الحرس والموظفين مثل أمناء الخزينة السلطانية، وغيرهم وبين أفراد المالكانجي يمكن أن نجد نساء السلاطين. ومع الوقت برز من الأعيان المحليين كمشاركين في شراء المالكانه وكانوا على الأجمال من أوساط الفئة المساهمة في إدارة المناطق عسكريا أو من الأغوات الذين لديهم ثروات كبيرة.

ان بعض المصادر التركية. (O.-L. Barkan) ترفض الصاق صفة الإقطاعية بالنظام الاجتماعي الاقتصادي العثماني. وبحسب بركان أن المجتمع العثماني كان يقوم على طبقتين : العسكرية ومهمتها القيام بالحروب ومهام الفتوح وإدارة الدولة، وغير العسكرية من الفئات المنتجة. لكل من الطبقتين مهام محددة في المجتمع ومن هذا تنشأ عملية الإنتاج. فالطبقة الثانية كانت تهتم مباشرة بتأمين الخيرات المادية التي يذهب جزء منها لسد حاجات الجهازين العسكري والإداري، أي للجهاز الذي يقوم بإدارة الإمبراطورية.. وان كل من هاتين الطبقتين في موقع تابع للأخرى في إطار النظام الاجتماعي العثماني. وان المبدأ الذي يسير عليه النظام العثماني هو : إن كل يعرف مكانه ويقوم بأداء الواجبات المفروضة عليه. وهذا يعكس الفرضية القائلة بعدم وجود علاقات التبعية الإقطاعية في الدولة الثمانية ويعتبر Barkan

أن الفلاح المنتج لم يكن شخصيا على ارتباط بالأرض ومالك الإقطاع، وأنه كان بإمكانه دائما تركهما ما دام قادرا على دفع ضريبة رسم المنتج حيثما وجد في التيمار أو المقاطعة أو المالكانه، الجفتلك أو الوقف، لا يمكنه فصم رباط التبعية وحتى ترك الأرض التي يعمل عليها. لأن تبعته لم تكن محصورة بسيد محدد، وانما تتعلق بآلية الدولة الإقطاعية المركزية. لأن الأرض تتبع الدولة الإسلامية وعلى رأسها السلطان. وانه أثناء تنظيم سجلات الضرائب لا يذكر ما إذا كان الفلاح عمل في تيمار أو مقاطعة. المهم إن الفلاح يعمل على أرض أميرية وهو معرض دائما لدفع ما تقرره الشريعة وما يطرا من ضرائب - عوارض. فالبالنسبة لأجهزة الضرائب فان المنتج - الفلاح هو المهم وليس الأرض.

وبالرغم من إن فكرة السلطة المركزية في ظل الشروط الجديدة - المالكانه - كانت تهدف إلى حماية النظام الاقتصادي، حيث يمكن تأمين حاجات الجهازين الإداري والعسكري، فان ذلك يتطلب من الدولة مراقبة مصادر الدخل، ولكن على صعيد الواقع يبرز دخول واسع للأغنياء الذين يتعاطون الرّبا في شتى مناحي الاقتصاد العثماني. وفيما كانت السلطة المركزية في وضع يسمح لها بالرقابة على هؤلاء، فقد برز الرأسمال الذي كان في خدمة المؤسسات العثمانية. ان اتحاد أموال الرّبا مع الإمكانيات العسكرية الإدارية فتح الطريق أمام هؤلاء الأغنياء لحصولهم على السلطة أيضا. أي أن الطبقة المسيطرة دعمت أوضاعها بإضافة التنظيم العسكري إليها. وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر تغير الوضع على صعيد الطبقة الاقطاعية بانهيار الفئة العليا منها : السباهية وبعدها الانكشارية التي تحولت من نخبة الحرس السلطاني إلى مجموعات مأجورة لدى الإقطاعيين في الأرياف.

المصادر والمراجع

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية، مختص بتاريخ البلقان والدولة العثمانية.

1. فيرا موتفتيشيا، العلاقات الاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، صوفيا 1962، ص. 90 ؛

Akdag, (M.), *Turkiyènin Iktisadi Ve Ictimaî Tarihi*, C.M. Istanbul 1977, pp. 36-53.

2. *مصدر سابق*، ص. 57-59، Akdag, (M.)

3. Genc, (M.), «Osmanli Maliyesinde Malikâne Sistemi», in *Turkie Iktisat Tarihi. Semineri*, Ankara, 1975, pp. 285-288.

4. نفس المصدر، ص. 236، Genc, M.

5. D'Ohson, (M.), *Tableau générale de l'Empire Ottoman*, Paris, 1820, p. 597

6. Uzuncarsili, (I.H.), *Osmanli Devletinin Merkez ve Bahriye Teskilâti*, Ankara, 1948, pp. 378-379 ; Thurhelka, (C.), *Historicka Podloga agrarnog Pitanjau Bosni I Hercegovini. Glasmik Muzeja u Bosni I Hercegovin* : XXVIII, 1915 pp. 148-149 ; Suceska, A. Malikâne Prilozi za Orijeutalnu filologiju. VIII - 1950 Sarajevo 1960, pp. 115-116.

7. Barkan, (O.L.), *Malikâne - divani Sistemi, Türk Hukuk ve Iktisat Mecmuasi*, Cilt 2, Istambul, 1939, pp. 132-138.

8. نفس المصدر، ص. 60-62، Akdag, (M.) : لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، موسكو دار التقدم 1971، ص. 7-33.

9. Barkan, (O.L.), *XV Asirlarda Osmanli Imparatorlugunda Zirai Ekonominin Hukukû ve Mali Esasleri*. Cilt 1. Kanunlar, Istanbul, 1943, p. 83.

10. Salim, (I.), *Timar Sistemi Hakkinda Bir Risale. Istambul Üniversitani Edebiyat Fakültesi Dergisi*, Istambul, 1979, p. 915.

11. نفس المصدر، ص. 916، Sahin, I.

12. Suceska, (A.), *Malikâne*..., pp. 115-116

13. نفس المصدر، 117.

14. النظام الإداري والمالي في القرن السادس عشر، ص. 12-13 Tveritinova, (A.)

15. ضريبة الدفشرمة : ضريبة الدم - دفعتها الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطة الإمبراطورية العثمانية من دم أبنائها الصغار. هذه الضريبة اقترحها قاضي العسكر كره خليل جاندرلي على السلطان اورخان، لتزويد الإنكشارية بالعناصر، بتشكيل لجان تجول على المناطق الأوروبية - البلقان - لجمع الأطفال الصغار وجلبهم إلى العاصمة ووضعهم في ثكنات خاصة لتنشئتهم تنشئة إسلامية وعسكرية ومن ثم ادخالهم في فرق الانكشارية.

16. Akdag, (M.), *Genel Gizgileryle XVII. Yüzyil Türkie Tarihi*, Cilt 6-7, p. 243

17. نفس المصدر، ص. 250، Akdag, (M.), *Genel Gizgileryle*

18. نفس المصدر، ص. 286-288، Akdag, (M.)

19. Yücel, (Y.), *Osmanli Imparatorlu gunda Desentralizayana (Adem-I Merkeziyet)*. Dair Genel Gözlemeler. Belleten, Cilt 38. 1974, p. 683.

20. Yücel, (Y.) *Osmanli Imparatorlu Desentralizayana (Adem-I Merkeziyet)*. Dair Genel Gözlemeler. Belleten, Cilt 38. 1974, p. 68.

21. مصدر سابق، Genc, (M.)

22. Genc, (M.), pp. 235-238 ; eska, A.P. 118

23. Uzubcarsili, (I.H.), *Osmanli Tarihi*. Cilt 3. Kisim 1. Ankara, 1973, pp. 240-295

24. Radusevr, (E.), «Les dépanses locals dans l'Empire ottoman au XVIII[e] siècle», *Etude Balkaniques*, n° 3, 1980, pp. 79-88.

25. فيرا موتغيشفا، « أصحاب الملك »، المجلة التارخية، الكتاب السادس.

26. جبلي (Cebeli) من المسلمين الأسرى فقد كان ينطبق نظام الشريعة الإسلامية على الأسرى أيضا. الخمس للدولة العثمانية، لذا فإن بعض المسحيين الأسرى يباعون بسعر 150 أقجة للجبلي الواحد - الذي كان فيما بعد يدخل في خدمة التيمارجي الاقطاعي.